

حجم الديكتاتورية اليهودية فى الولايات المتحدة

لا يمكن أن يصدر الانتقاد الشائع الموجه إلى الرئيس ويلسون بأنه "تصرف منفرداً" ولم يطلب النصح، إلا عن أولئك الذين يجهلون بوجود الحكومة اليهودية التى كان الرئيس يستشيرها فى كل صغيرة وكبيرة.

وبينما نفترض غير الرئيس الشديدة على سلطته، إلا أن صورته تلك لا يمكن أن تستقر إلا فى رأس من يجهلون السلطات الكبيرة التى أتاحها لحكومة الحرب اليهودية. فصحيح أنه لم يكسب ثقة الكونجرس، وصحيح أنه لم يستعن بأعضاء وزارته، وصحيح أيضاً أنه تجاهل المكانة الدستورية لمجلس الشيوخ الأمريكى ودوره الاستشارى عند عقد المعاهدات؛ لكن غير صحيح أنه كان يتصرف دون مشورة، وغير صحيح أنه تصرف من رأسه فى توجيه مؤتمر فرساي والمعاهدات المنبثقة عنه.

وبرنارد إم باروخ، الحاكم الأعلى للولايات المتحدة فى أمور الحرب، هو وحده الذى كان يقرر متى يجب إبلاغ السيد ويلسون. وفعل هذا فقط عندما أصبح المتحكم فى أمور الحرب، كما يخبرنا بنفسه. فقد دخل الحرب فى بلاتسبرج قبل أن تبدأ بعامين. وخرج من الحرب بعد أن انتهى العمل فى باريس.

وهو يقول فى شهادته "عدت على جورج واشنطن" (*)، وهو ما يعنى أنه بقى فى باريس حتى الانتهاء من آخر التفاصيل.

ويقال إنه كان من الطبيعى أن يصبح السيد باروخ جمهورياً حين بدأ يسطع نجم وودرو ويلسون كرئيس محتمل. وقد فعل اليهود الكثير من أجل وودرو ويلسون. أحكموا الحصار حوله. وجاء عليه وقت كان اليهود فيه هم همزة الوصل

(*) يقصد عودته على السفينة "جورج واشنطن".

الوحيدة بينه وبين بقية البلاد. واستبعد أفضل الكتاب السياسيين في البلاد لعامين لأن الرئيس اختار صحفياً يهودياً، هو دافيد لورانس، متحدثاً غير رسمي باسمه. وكان لورانس هو الذى يدير مكاتب البيت الأبيض، ويتصل بالرئيس، وظل لفترة أهم شخصية فى الصحافة القومية. لكن لا هذه المكانة ولا سطوة اليهود نجحتا فى أن تجعل منه شخصاً محبوباً من الجمهور الأمريكى.

كان اليهود الأمريكيون من أنصار الديمقراطيين حتى ضمنوا ما يمكن أن يقدمه لهم وودرو ويلسون. وعندها تركوا الحزب الديمقراطى مثلما تفر الفئران من سفينة غارقة. وبقي باروخ، ينفق أمواله ببذخ على رسوم متحركة تروج لعصبة الأمم، لكن من المحتمل جداً أن اهتمامه الأكبر كان موجهاً للإدارة الجديدة.

ولسبب واحد، يجب أن نتواصل التحقيقات. لا بد أن نعرف إذا ما كانت التحقيقات التى بدأتها الأغلبية فى المجلس حول نفقات الحرب ستتواصل أم لا. فهناك من يعتقد بعدم استمرارها. والسبب أن هذه التحقيقات أجريت قبل الانتخابات وكان الغرض الوحيد منها هو توفير المعلومات للحملة الانتخابية، أو خلق مناخ سياسى غير موات للديمقراطيين.

ونأمل مخلصين ألا يقع الجمهوريون تحت طائلة الاتهام، وكل ما نأمل هو أن يواصلوا بجدية التحقيقات التى بدأت. وهناك سببان لهذا؛ أولهما، أن البلاد ستعرف، على ضوء الاحتمالات المستقبلية، "المعوقات" التى واجهت الحكومة أثناء الحرب، وثانيهما كشف سر النفوذ اليهودى المتمكن من هذه البلاد. ومن غير المتوقع أن يلقي السبب الثانى اهتمام السياسيين العمليين. وهذا لن يغير من الأمر شيئاً؛ لأنه إذا نال السبب الأول العناية الواجبة، وإذا ما جرى التحقيق فيه بأمانة، فمن المحتم أن يتعرض للنفوذ اليهودى. فهذا النفوذ كان موجوداً فى كل مراحل العملية.

وقد يسفر هذا عما يمكن أن يوضح لنا هذا الابتعاد المفاجئ من جانب اليهود عن الحزب الديمقراطى. وقد ينتهى الأمر بوقف التحقيقات. فقد سمعنا من المجلس بالفعل قوله: "ما حدث قد حدث. فالتناس أنهلكوا بالفعل من التحقيقات، ولا يريدونها بأى حال". والمحاولات جارية بالفعل لعرض قضايا أحدث لصرف الرأى العام عن مسألة الحرب، وهى محاولات يهودية بلا شك.

وسيبدل ذلك القطاع من الرأى العام، الواعى بالمسألة اليهودية، كل جهد ليرصد بعناية موقف الإدارة الجديدة من استكمال التحقيقات. فاليهود لم يهرولوا نحو الحزب الجمهورى بلا مقابل. ويجب أن تعلم البلاد مصير الأموال الطائلة التى أنفقت أثناء الحرب. ويجب أن يعرف الناس من كانوا سادتهم، ومن المسئول عن بعض المواقف الغريبة التى حدثت.

وأقل ما يجب على الشيوخ والنواب وغيرهم من المسئولين أن ينتبهوا بصفة خاصة إلى مصدر المحاولات العديدة القادمة للحيلولة دون المزيد من التحقيقات.

وبالنسبة للسيد برنارد باروخ، الذى أصبح دون سبب واضح الرجل الأول فى الولايات المتحدة أثناء الحرب، فإن أمامنا الآن تصريحاته هو نفسه فى أكثر من مناسبة للتدليل على أنه كان أهم رجل فى الولايات المتحدة فى تلك الفترة.

يقول للنائب جيفريس: "كنت أتمتع بسلطة أكبر من سلطة أى إنسان آخر أثناء الحرب؛ هذا صحيح دون شك".

ويكرر: "كانت بيدنا سلطة تحديد الأولويات، وهى أكبر سلطة فى الحرب تماما. ولا شك فى هذا. حملت المسئولية، يا سيدى، وكان القرار النهائى قرارى".

وعندما هتف النائب جيفريس "ماذا؟"، من هول المفاجأة، كررها السيد باروخ: "كان القرار النهائى، كما قال الرئيس، قرارى".

وسأله النائب جراهام: "بتعبير آخر، هل أفهم أنك كنت العقل المدبر؟".

وأجاب السيد باروخ: "هذا صحيح فى جانب منه. أعتقد أنك على حق تماما".

والآن، فيما تتمثل قوة باروخ؟ إنها تتمثل، باختصار، فى تلك الديكتاتورية المفروضة على الولايات المتحدة. وقد عبر ذات مرة عن رأيه فى إمكانية حكم الولايات المتحدة بهذه الطريقة فى أوقات السلم، لكنه يرى أن المسألة كانت أسهل وقت الحرب، بفضل المزاج الوطنى للناس.

على أنه لا يكفى أن نقول بأن حكم السيد باروخ للولايات المتحدة كان ديكتاتوريا؛ إذ علينا أن نوضح الصرامة والمدى اللذين بلغتاهما تلك الديكتاتورية. كذلك يجب أن يعرف القارئ إلى أى مدى أثر الحكم اليهودى فى شؤونه.

يقول باروخ، الذى كان "صاحب القرار الأخير" فى كل شىء، إن سلطته امتدت لتشمل الجيش والبحرية ووزارات الملاحة والسكك الحديدية وكذلك الغذاء والوقود، وكان له فوق كل هذا التحكم فى صفقات الحلفاء، لا فى الولايات المتحدة وحدها بل فى غيرها من البلدان بالنسبة لبعض الخامات.

لقد أنفقت حكومة الولايات المتحدة، أثناء الحرب، ٣٠ مليار دولار، كلها من عوائد الضرائب والسندات. من هذا المبلغ، هناك ١٠ مليارات دولار قروض قُدمت للحلفاء وأنفقت هنا. وكان السيد باروخ يتحكم فى كل المبيعات.

وكما صرح هو بنفسه، فقد كانت سلطاته تشمل:

١- سلطة استخدام رؤوس الأموال فى الأنشطة الأمريكية الخاصة.

وكانت هذه السلطة منوطة بلجنة الشئون المالية، التى يتحكم فى توجيهها يهودى آخر هو يوجين ماير. وهى مسألة غير مفهومة أيضا. هل عدت الولايات المتحدة مصرفيا آخر غير هذا الرجل؟ ماذا جرى حتى كان من الضرورى وجود يهودى فى هذا الموقع الحساس أيضا؟ هل هى مجرد مصادفة؟ ألم يكن وراءها تخطيط ما؟

حسنا. كان من الضرورى، لكل من يريد الاستثمار فى المشروعات أثناء الحرب، أن يكشف كل أوراقه على الطاولة. كان مطالبا بتوضيح خطته، وتوقعات النجاح. كان عليه، باختصار، أن يبلغ الحكام اليهود وممثليهم من اليهود كل ما يجب أن يقوله بصدق لمصرفه عند طلب الحصول على قرض. وكان التنظيم الذى يتألف من حفنة من اليهود جهازا قويا للتحرى لم تشهد مثيله فى أى بلد من البلاد. وكان المفترض أن تحظى تلك المعلومات بأكبر قدر من السرية، وألا يساء استخدامها، لكن الطبيعة البشرية تخفى الكثير.

ويعطى السيد باروخ بعض الأمثلة على هذا، وإن كانت لا تلقى المزيد من الضوء على طبيعة العمل داخل التنظيم. وهو يقول:

"كان بلجنة الشئون المالية (التى يسيطر عليها السيد ماير)، التابعة لوزارة الخزانة، ممثلا عنها لدى هيئة الصناعات الحربية (التى يسيطر عليها السيد باروخ)، مهمته التأكد من أن المال الذى يطلبه أى فرد أو مؤسسة يساهم فى

الانتصار فى الحرب. ومثال ذلك ما حدث فى فيلادلفيا، حين أرادت هذه المدينة القيام بإصلاحات عامة واسعة، أو نيويورك التى أرادت إنفاق ٨ مليون دولار على المدارس، وما سترتب عليه من استهلاك كميات كبيرة من الصلب وأعداد كبيرة من العمال، والمواد الخام ومعدات النقل. قلنا وقتها: "لا، لأن ذلك لا يساعد على كسب الحرب. يمكنكم التأجيل لوقت لاحق. لا يمكننا تبديد الصلب فى شيء كهذا".

حسن جدا. هل يعلم السيد باروخ بالمرشح الضخم الذى سُمح ببنائه لأحد رجال المسرح اليهود بإحدى المدن الشرقية أثناء الحرب؟

ألم يسمع بأمر ذلك الرجل غير اليهودى الذى رفضوا السماح له بمواصلة عمله الشرعى الذى كان سيسهم فى إنتاج مواد عسكرية، وإنهم سمحوا - بعد ذلك - بنفس المشروع، وفى نفس المكان، لمؤسسة يهودية لتصنع نفس الشيء؟

إنها سلطة جبارة، وأكبر من أن تتجمع فى يد رجل واحد. ومن المؤكد أن سلطة كهذه ما كان يجب أن تترك بيد عصابة من اليهود. إنه لغز يستعصى على الحل. كيف حدث هذا؟ كيف تكون هناك دائما وراء أكثر المسائل حساسية، سلطة يهودية مطلقة؟

حسنا، كان السيد باروخ على حق حين قال: "كنت أتمتع بسلطة أكبر من سلطة أى شخص آخر فى الحرب". بل كان من حقه أن يقول: "كان بيدنا نحن اليهود من السلطة أكثر مما كان بيدكم أيها الأمريكيون أثناء الحرب".

٢ - السيطرة على الخامات

ويشمل هذا، بالطبع، كل شيء. فالسيد باروخ كان خبيرا فى العديد من مجالات تلك الخامات، ويبدى اهتمامه بالكثير منها. وكان ما سعى المحققون إلى الكشف عنه هو عدد الخطوط التى شغلت اهتمامه أثناء الحرب.

وبالطبع كان لدى السيد باروخ خبراء فى المجالات التى لا يتمتع فيها بخبرة كافية. كان هناك السيد جوليوس روزنوالد، وهو يهودى آخر كان مسئولا عن "الإمدادات (بما فيها الملابس)" وقد استعان بالسيد ايزنمان ليمثله. وكان السيد ايزنمان مسئولا لمدة طويلة عن تصنيع الأزياء الموحدة، وتغيير أنواعها، وتحديد السعر الذى يدفع للمصانع (ومعظمها يهودية) وغير ذلك من المسائل المهمة.

وكان يمثل المصالح الضخمة لمجموعة جوجنهايم للنحاس، التى باعت الحصاة

الأكبر للنحاس المستخدم أثناء الحرب، موظف سابق. لكن لا شك أن السيد باروخ نفسه، الذى كان شغوفاً بالنحاس أثناء الحرب، كان الخبير الأول فى هذا المجال.

ومن المستحيل أن ننسى أسماء اليهود الذين أغرقوا أكثر وزارات البلاد أهمية وكل المجالات. لكننا سنركز اهتمامنا، فى الوقت الحالي، على المدى الذى بلغته سيطرة السيد باروخ على البلاد ككل. وخير تعبير عن هذا هو كلماته نفسها: "لم يكن مسموحاً بإقامة بناء فى الولايات المتحدة تزيد تكلفته على ٢٥٠٠ دولار دون موافقة هيئة الصناعات الحربية. لم يكن لشخص أن يحصل على برميل من الأسمنت دون موافقة الهيئة. لم يكن يمكنك الحصول على قطعة من الزنك لطولئة مطبخك دون موافقة هيئة الصناعات الحربية".

٣- السيطرة على الصناعة

لقد كان هو الذى يقرر إلى أين يذهب الفحم، وأين يباع الصلب، وأية الصناعات تعمل وأيتها تتوقف. فمع السيطرة على رأس المال المطلوب للإنتاج، تأتى السيطرة كذلك على الخامات المطلوبة للصناعة. وكانت السيطرة على الصناعة تتم تحت شعار الأولويات، التى يصفها السيد باروخ بأنها، بحق، "أعظم قوة فى الحرب". وحيث إنه كان يتمتع بسلطة تقرير هذه الأولويات، فقد كان أقوى رجل فى الحرب.

يقول السيد باروخ إنه كان تحت إمرته ٣٥١ خط إنتاج من أصل ٣٥٧ خطاً بالولايات المتحدة، تشمل "بصفة خاصة، كل المواد الخام فى العالم".

يقول السيد باروخ "كان لى القرار الأخير". فسواء تعلق الأمر بنقل السكر أو الحرير، أو تحريك مدفع أو فحم، فالقرار الأخير بيد السيد باروخ.

السيد جيفريس: "هل كانت قراراتك لتحديد هذه الأولويات تسرى على من يريد من المدنيين الحصول على مواد لإقامة مبنى؟".

السيد باروخ: "نعم. ولو لم تكن لجنة تحديد الأولويات موجودة لما حصل المدنيون على شىء".

السيد جيفريس: "وهل حصلوا على شىء؟".

السيد باروخ: "لقد حصلوا على كل شيء".

السيد چيفريس: "هل كنت تلتقى بأعضاء لجنة الأولويات؟".

السيد باروخ: "أحيانا وليس كثيرا. فقد سبق أن زاملت كل فرد من أفرادها، وكان شاغلي هو أن أتقل بحرية قدر الإمكان وأن أبقى على علم بكل صغيرة وكبيرة".

السيد چيفريس: "وهل كانت سلطاتك تسرى على كل تلك الخطوط؟".

السيد باروخ: "نعم، سيدي، كانت كذلك. كنت أتمتع بسلطة تفوق سلطة أى شخص فى الحرب؛ هذا أمر لاشك فيه".

لكن هذا لم يكن أقصى ما وصل إليه تحكم السيد باروخ فى الصناعة. فالسلطة قلب الصناعة. والسيد باروخ كان يسيطر على السلطة فى الولايات المتحدة. واحتكار السلطة أمنية شريرة فى هذا البلد، تحقق للمرة الأولى بفضل التنظيم الذى أقامه هذا الفرد وحده. يقول: "لم أسع للسيطرة على المواد الخام وحدها، بل كذلك الإنتاج الصناعى لهذا البلد. كان إحكام السيطرة أيضا من بين الأولويات".

٤- سلطة استدعاء الرجال، من كل الفئات، للخدمة العسكرية

يحدد السيد باروخ — كما لو كان قائد الشرطة العسكرية للولايات المتحدة — الفئات المطلوبة لخدمة الجيش. يقول: "كان علينا أن نحدد الاحتياجات الفعلية فى هذه النقطة. فقررنا إيقاف الصناعات الأقل أهمية، واختيار المطلوبين للجيش من بين العاملين فيها". وبهذه الطريقة، قرر إرسال السائقين والباعة الجائلين وغيرهم من الفئات إلى الخدمة العسكرية. كان من الضرورى بالطبع أن يكون هناك مثل هذا القرار، لكن لماذا كان القرار. بيد رجل واحد، وهذا الرجل بالذات دائما؟

٥- السيطرة على مقدرات العاملين فى هذا البلد

"لقد قررنا إذابة الفوارق بين الرجال والنساء فى مجال العمل، وهو ما ناضلت النقابات فى سبيل تحقيقه دائما".

٦- "على أننا سنجعل الأجور غير ذات قيمة للعمال؛ لأننا سنرفع، فى الوقت نفسه، أسعار السلع الضرورية".

فقد كان السيد باروخ ميالا، فى وقت من الأوقات، إلى التملص من مسألة تحديد الأجور؛ لم يكن ميالا لذلك المصطلح. لكن لندع القارئ يحكم بنفسه بعد قراءة المقطعات التالية:

السيد جيفريس: "هل كانت هيئة الصناعات الحربية هي التي تحدد الأجور؟".
السيد باروخ: "إذا كان يمكن صياغة المسألة على هذا النحو، فأنا لا أراها كذلك. لا، سيدى".

السيد جيفريس: "إننى أحاول أن أفهم ما كنت تفعله".

السيد باروخ: "لا، سيدى، لم تكن نحدد الأجور".

السيد جيفريس: "إذن، ما الذى كنت تفعله؟".

السيد باروخ: "ما قلته لك بالضبط".

السيد جيفريس: "ربما كان فهمى بطيئاً بعض الشيء، فأنا لم أفهم ما قلت".

السيد باروخ: "عندما وضعت لجنة تحديد الأسعار أسعار الصلب، قالت إن هذا تم الاتفاق عليه، وعليك إبقاء الأجور على ما هي". وتلك الأجور هي التي كانت سائدة وقت تحديد الأسعار. فقد كانت الأسعار التي وضعت أول مرة أعلى بكثير من الأسعار التي حددناها".

السيد جيفريس: "عندما كنت تحدد أسعار أى من تلك الخامات، هل كنت تحدد الأجور المستخدمة في إنتاجها؟".

السيد باروخ: "إلى الحد الذى تظل فيه عند حدها الأقصى عند تحديدنا للسعر".

أما فيما يخص نقل سلطة السيد باروخ. وما اتخذه من قرارات، فكل ذلك كان بهدف تثبيت معدلات الأجور.

وفيما يخص تحديد الأسعار الآن، فإن موقف السيد باروخ أكثر إيجابية. وهو يقول رداً على سؤال من السيد جاريت:

"عندما كننا نحدد سعرا فإن ذلك كان يسرى على مجمل الإنتاج. لا على الجيش والبحرية وحدهما، وإنما على كل الحلفاء والسكان المدنيين".

ومحضر إحدى جلسات هيئة السيد باروخ يكشف عما يأتى:

"أشار القوميسير باروخ إلى أن اللجنة استغرقت كل فترة بعد الظهيرة في مناقشة مسألة تحديد الأسعار، خاصة فيما يخص التحكم في أسعار المواد الغذائية والحبوب والقطن والصوف، والمواد الخام بشكل عام".

السيد جراهام: "حدثني عن شيء آخر: إلى أى مدى كان اهتمامك الشخصي بمسألة تحديد الأسعار؟".

السيد باروخ: "كان كبيرا في البداية...".

وفى وقت آخر، قال السيد باروخ: "لم يكن هناك قانون في البلاد يحكم الأسعار".

السيد جراهام: "نحن متأكدون من هذا، لكنك وضعت".

السيد باروخ: "نعم، نحن فعلنا هذا، وفعلنا العديد من الأشياء العظيمة التي فرضتها علينا الظروف".

وهنا أيضا، كان رجلا واحدا، بحكم قوته الديكتاتورية المتفوقة، يتحكم في أمور شعب بأكمله. فهو يصرح بأنه حدد أسعار بيع إنتاج الخطوط التي يسيطر عليها للحكومة والمدنيين، وكان يبلغ عددها ٣٥١ من إجمالي عدد الخطوط البالغ ٣٥٧ خطأ. على أنه وضع عند تحديده للأسعار، شروطا للأجور. فموضوع الأجور جاء أولا حيث دخل في حساب السيد باروخ التي حدد على أساسها، إلى حد ما، السعر. ثم عند تحديد ما يجب أن يعود على المنتج مقابل أجره، قرر بعد ذلك أن على المنتج أن يدفع لكى يعيش. وعليه أيضا أن يفسر كل التحولات التي تحدث حوله! فالأجور "عالية"، لكنها ليست بقدر ارتفاع أسعار "المعيشة"؛ وحل كلتا المسألتين فى شهادة السيد بارنى باروخ.

ولست هذه كل الحكاية بأية حال. وقد أوردناها هنا لمجرد وضعها في مكانها في ترتيبها في قائمة سلطات السيد باروخ.

ويا "اللقوة" التي شعر بها باروخ نفسه عندما كان يحاول أن يفسر الأرباح الضخمة التي حققتها بعض المؤسسات التي كان يشرف عليها.

السيد جيفريس: "النظام الذي كنت تتبناه ألم يعط لشركة لوكن للصلب والحديد الأرباح التي حققتها شركات أقل إنتاجا؟".

السيد باروخ: "لا، لكننا كنا نخضع ٨٠% من الآخرين".

السيد جيفريس: "القانون ينص على هذا، أليس كذلك؟".

السيد باروخ: "نعم، ينص على هذا".

السيد جيفريس: "من كنت تقصد بـ"لكننا"؟".

السيد باروخ: "أقصد أن الحكومة فعلت هذا. لكن معذرة، فأنا أقصد بهذا الكونجرس".

السيد جيفريس: "هل تقصد أن الكونجرس أصدر قانونا يغطي هذه النقطة؟".

السيد باروخ: "نعم، سيدى".

السيد جيفريس: "هل كان لك دور فى هذا؟".

السيد باروخ: "لا".

السيد جيفريس: "إذن، لو كنت مكانك لما استخدمت صيغة الجمع".

إن السيد باروخ هو خير من يعلم إن كان مخطئا أم لا. فمجرد تمتعه بسلطة دفع أجور العمال، واستردادها مرة أخرى بتحديد الأسعار، يمنحه سلطة أن يسمح لشركات المواد الخام بتحقيق أرباح أسطورية — ولا نخطئ كثيرا إن قلنا إن له دورا أيضا فى استرداد جزء منها. فقد قال: "إننا كنا نخضع ٨٠%؛ ثم اعترف بأنها كانت زلة لسان. فهل هى زلة أم حصافة؟".

من المؤكد أن الأرباح التى سمح بها كانت من الضخامة بحيث لا يؤثر فيها خصم الـ ٨٠% — علما بأن الخصم كان يسترد بالحيل والخداع. وأن ٧٣% من مليونيرات الحرب فى نيويورك، من اليهود برغم خصم ٨٠%.

(ديربورن إنديننت، عدد ٤ ديسمبر ١٩٢٠م)

* * *